الأمم المتحدة S/2008/485

مجلس الأمن

Distr.: General
23 July 2008
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن السودان

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، التي طلب فيها المجلس إبقاءه على علم بانتظام بما يحرز من تقدم في تنفيذ اتفاق السلام الشامل في السودان. ويقدم التقرير تقييما للحالة العامة في البلاد منذ تقريري السابق المؤرخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ (S/2008/267). كما يقدم التقرير عرضاً مستكملاً لأنشطة بعثة الأمم المتحدة في السودان حتى ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

ثانيا – الحالة الأمنية

٢ – شهدت فترة هذا التقرير أخطر الانتهاكات لاتفاق وقف إطلاق النار مما ارتكبت الأطراف منذ اشتباكات مالاكال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. ففي أبيي، أسفر القتال الذي نشب بين القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو عن ٨٩ قتيلا، كما أدى إلى نزوح ما يزيد عن ٥٠ ٠٠٠ من المدنيين وتدمير معظم أجزاء بلدة أبيي وإجلاء موظفي الأمم المتحدة والوكالات غير الحكومية المدنيين من المنطقة.

٣ – وفي ١٠ أيار/مايو شنت حركة العدل والمساواة هجوما على أم درمان، المدينة التوأم للخرطوم. فقد قطعت قوات الحركة مسافة ٢٠٠ ١ كم من دارفور ودخلت أم درمان بحوالي ٣٠٠ شاحنة. غير أن القوات الحكومية صدت الهجوم. وتفيد أرقام جهاز المخابرات والأمن الوطني، أن ٧٩ فرداً من قوات الأمن الحكومية (من الشرطة والجيش وجهاز المخابرات)، و ٥٧ مدنيا، و ٣٢٩ مقاتلا من حركة العدل والمساواة فقدوا حياتهم في هذا القتال.

310708 300708 08-43058 (A)

٤ - كما شهدت فترة هذا التقرير زيادة في انعدام الأمن في ولاية جنوب كردوفان. فقد حدثت اشتباكات عنيفة بين رجال قبائل المسيرية والجيش الشعبي لتحرير السودان في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ نيسان/أبريل في الختاشنة (على بعد ٢٣ كم جنوب بلدة الخرصانة المتنازع عليها)، وأدت إلى سقوط عدد غير معروف من الإصابات وإلى نزوح المدنيين. وفي عاصمة ولاية كادوغلي، اصطدمت عناصر من الجيش الشعبي لتحرير السودان مع أفراد مسلحين من قبيلتي النوبة والحوازمة في الفترة من ١٢ إلى ١٥ حزيران/يونيه. وذُكر أن عناصر الحوازمة تابعوا تعبئتهم بدعم لوجستي من عناصر قوات الدفاع الشعبي.

٥ - ونشب نزاع بين الطوائف في جنوب السودان في آذار/مارس ونيسان/أبريل. وأسفر القتال بين قبيلتي أجوك والدينكا أبوك (ولاية واراب) في أواخر آذار/مارس عن مقتل ٧ أشخاص وإصابة ١٧ بجراح. وفي ٢٢ نيسان/أبريل، جرت اشتباكات بين قبيلة الدينكا لواج من ولاية واراب والدينكا باكام في الملويث، أسفرت على ما ذكر، عن مقتل ٩٢ شخصا. وفي نيسان/أبريل أيضا. اندلع القتال بين فرعين من الدينكا أغار في ولاية البحيرة وسقط فيه ١٢ قتيلا بينما أصيب ٢١ بجراح.

٦ - وفي أيار/مايو، أطلقت حكومة جنوب السودان برنامجا لنزع السلاح بين المدنيين في الولايات الجنوبية. وفي البيبور (ولاية جونقلي)، ظهرت مقاومة لعملية نزع السلاح أدت إلى اشتباك مسلح بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والأهالي المدنيين في ١ حزيران/يونيه. كما ذُكر أن مقاومة مماثلة في قريتي أيلولي واللُعزوني (شرق الاستوائية) أدت في ٥ حزيران/يونيه إلى مقتل ٥ من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان و ٨ من المدنيين وإلى نزوح حوالي ١ ٤١٠ أشخاص وحرق أجزاء من القريتين.

٧ - كما تفاقمت في أيار/مايو وحزيران/يونيه حالة انعدام الأمن المتصلة بجيش الرب للمقاومة. فقد أفيد عن حالات اختطاف ونهب في مناطق كاجوكاجي وياي ومريدي (غرب الاستوائية). وفي ٥ حزيران/يونيه، قتل ١٤ من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان و ٤ جنود ممن يشك بأنهم ينتمون إلى جيش الرب للمقاومة وحوالي ١٤ من المدنيين في هجوم شنّه جيش الرب للمقاومة على حامية الجيش الشعبي في نابانغا. وفي ٢٧ حزيران/يونيه، هاجم عناصر يشك بانتمائهم إلى جيش الرب للمقاومة قرية موجه، وأفيد بأنهم خطفوا ٥٢ شخصاً.

٨ - وحتى نهاية فترة هذا التقرير، بقي التوتر شديدا في المنطقة المحيطة بأبيي. وقد أصيب أحد مراقبي الأمم المتحدة العسكريين برصاصة في رأسه يوم ٧ تموز/يوليه في مشادة جرت بين راصد وطني من القوات المسلحة السودانية وعناصر من الجيش الشعبي لتحرير السودان

أثناء زيارة لسوق أجوك (على بعد ٣٠ كم جنوب أبيي) كما أصيب الراصد الوطني أيضا وقد نقل المصابان في عملية إخلاء إلى نيروبي. ولا تزال حالة مراقب الأمم المتحدة العسكري الذي نقل إلى نيروبي خطرة.

ثالثا – التطورات السياسية

٩ – في أعقاب هجوم ١٠ أيار/مايو الذي شنته حركة العدل والمساواة على أم درمان، سارعت القوى السياسية في السودان إلى دعم حكومة الوحدة الوطنية. ففي ١٣ أيار/مايو عقد المجلس الوطني جلسة غير عادية أدان فيها هجوم حركة العدل والمساواة. كما أدان الهجوم كل من الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب الأمة السوداني وحزب الاتحاد الديمقراطي، مع المطالبة بحل سياسي في دارفور وبمحاكمة عادلة لمن اعتُقل في سياق الهجوم. وشددت قيادة الجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان على أنها ستعمل مع القوات المسلحة السودانية لصد أي عدوان على الخرطوم وفي المستقبل.

١٠ – على أن هذا التعبير عن التضامن الوطني انطفأ بفعل الاشتباكات التي جرت بين الجيش الشعبي والقوات المسلحة السودانية في أبيي ابتداءً من ١٤ أيار/مايو. ووصف ممثلو الطرفين التطورات الناتجة بأنها الأزمة الأشد خطورة منذ توقيع اتفاق السلام الشامل. على أنه أمكن تحقيق إنجاز كبير بعد عدة أسابيع من المشاورات، بتوصل الطرفين إلى خارطة طريق لعودة المشردين داخليا ولتنفيذ بروتوكول أبيي، أقرها مجلس رئاسة حكومة الوحدة الوطنية في ٨ حزيران/يونيه.

١١ – وقد عُقد المؤتمر الوطني الثاني للحركة الشعبية لتحرير السودان. والذي طال انتظاره، في جوبا في الفترة من ١٥ إلى ٢١ أيار/مايو، مما شكل خطوة أخرى نحو تحويل الحركة الشعبية إلى حزب سياسي. وحضر المؤتمر ٥٠٠ ١ مندوب منتخب من جميع أنحاء السودان وصوّتوا على اعتماد بيان الحركة الشعبية ودستورها، وانتخبوا، للمرة الأولى، كبار مسؤولي الحركة. واحتفظ المسؤولون الموجودون جميعا بمناصبهم: فقد بقي سلفا كير مايارديت رئيسا للحركة ورييك ماشار وجيمس واني ايغا ومالك أغار نواباً للرئيس، وبغان أموم أميناً عاماً.

١٢ – وواصل حزب المؤتمر الوطني حواره مع أحزاب المعارضة في الشمال بهدف التوصل إلى أرضية مشتركة حول القضايا الوطنية. وفي ٢٠ أيار/مايو، وقع الرئيس عمر البشير ورئيس حزب الأمة الوطني صادق المهدي اتفاق تفاهم وطني يغطي مسائل من قبيل التحول الديمقراطي والحريات المدنية ودارفور. وسيعرض الاتفاق على الأحزاب الأخرى للمناقشة. كما استمر الحوار بين حزب المؤتمر الوطني وحزب الاتحاد الديمقراطي.

١٣ - وفي ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨، طلب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، لويس مورينو أوكامبو، أن تُصدر المحكمة أمر توقيف ضد الرئيس البشير بتهم ارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، بموجب النظام الأساسي للمحكمة. وستنظر دائرة الإجراءات التمهيدية في المحكمة في هذا الطلب.

رابعا - تنفيذ اتفاق السلام الشامل

إعادة انتشار القوات

١٤ - حتى ٨ تموز/يوليه، بلغت نسبة أفراد القوات المسلحة السودانية الذين أعيد انتشارهم والذين تحققت بعثة الأمم المتحدة في السودان من نقلهم وقبلته اللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار، ٩٧ في المائة من أفراد القوات البالغ عددهم ٤٠٣ ٤٦، ممن ذُكر في البداية أنهم موجودون جنوب خط الحدود الحالي. أما فيما يتعلق بقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، فقد بلغت النسبة المحققة والمقبولة للعناصر المنقولين ١٠ في المائة من القوات البالغ قوامها ١٦٨ ٥٩ عنصراً، ممن ذُكر في البداية أنهم موجودون شمال خط الحدود الحالي.

١٥ - ويستمر انخفاض نسبة عناصر الجيش الشعبي المعاد انتشارهم في التسبب بالتوتر وقد بقيت قوات الجيش الشعبي في المناطق التي يدعي الجيش الشعبي أنها تقع في الجنوب ولكن القوات المسلحة السودانية تعتبر أنها تقع في شمال خط حدود ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦، وهي السفاهة في منطقة الحدود بين شمال بحر الغزال وجنوب دارفور؛ والبحيرة البيضاء/الجاو بين جنوب كردوفان وولاية الوحدة؛ والقفة - سمري بين ولايتي النيل الأزرق وأعالي النيل.

١٦ - وفي ٣ و ٤ تموز/يوليه، أبلغت شرطة الأمم المتحدة في كرموك (ولاية النيل الأزرق) عن تحرك سرية دبابات معززة كاملة التجهيز يرافقها ٤٠٠ من الجنود. ولم يتمكن عسكريو الأمم المتحدة من التحقق على الفور من هذه القوات بسبب عدم وجود تصريح أمني من الجيش الشعبي لتحرير السودان. وقد أبلغت قيادة الجيش الشعبي البعثة بأن الدبابات تعود للجيش الشعبي وأنها عائدة من إثيوبيا حيث كانت قيد الصيانة منذ عام ٢٠٠٥.

الوحدات المتكاملة المشتركة

١٧ - حتى ٨ تموز/يوليه، تحققت بعثة الأمم المتحدة في السودان من ٣٨٥ ٣٣ فردا في الوحدة المتكاملة المشتركة يمثلون ٩٠,٥ في المائة من القوام المعلن البالغ ٨٦٦ ٣٦ عنصرا و ٨٤,٢ في المائة من إجمالي القوام المسموح به (٦٣٩ ٣٩ عنصرا). وتواصل قيادة الوحدة في جوبا تعاونها مع بعثة الأمم المتحدة والجهات المانحة الثنائية سعيا منها لاكتساب الدعم في

التدريب والمعدات. وقد قدّم كل من مصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا عروضا ملموسة للدعم، بينما قدمت بعثة الأمم المتحدة التدريب غير القتالي للوحدات، بناء على طلبها، في ميدان الإنشاءات والعناية الطبية والإدارة. وفي الوقت نفسه، أبرز تفكك وحدات أبيي السريع أثناء اشتباكات أيار/مايو أن طبيعة نموذج الوحدة المتكاملة المشتركة لا تزال هشة ضعيفة، فقد انصرفت العناصر المكونة للوحدات أثناء الاشتباكات ليعود كل منها إلى الجيش الذي جاءت منه.

أبيي

١٨ - تفجرت حالة التوتر التي تهيمن منذ زمن طويل على بلدة أبيي المتنازع عليها في صورة قتال واسع النطاق احتدم في ١٤ أيار/مايو، بعد أن صعّد الجانبان موقفهما إثر مقتل جندي من القوات المسلحة السودانية على نقطة تفتيش تابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان، بتاريخ ١٣ أيار/مايو. وأسفر القتال عن نزوح المدنيين، وحدوث إصابات في كلا الجانبين، وتدمير سوق المدينة. وعُقد اجتماع طارئ للجنة العسكرية المشتركة في المنطقة في ١٥ أيار/مايو، تعهد فيه الجانبان بتهدئة حالة التوتر السائدة، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في السودان. لكن القتال استمر في ١٦ أيار/مايو على الر غم من هذا الاتفاق.

١٩ - وفي اجتماع طارئ عقدته اللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار في ١٨ أيار/مايو بأبيي، اتفق المشاركون على إخراج قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان واللواء ٣١ التابع للقوات المسلحة السودانية من المنطقة، وأن تتولى الوحدة المتكاملة المشتركة إعادة الحالة الأمنية إلى نصابها. بيد أن الأطراف لم تحترم هذا الاتفاق، فقد استؤنف القتال الشديد في ٢٠ أيار/مايو، وجرى خلاله وبعده إحراق أجزاء كبيرة من بلدة أبيي ونهبها. وتوقف القتال بين القوات المسلحة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في ٢٠ أيار/مايو، لكن الوضع بقي متوترا، واحتفظ الجانبان بعدد كبير من القوات في المنطقة.

٢٠ - ويشير التقييم الذي أجرته بعثة الأمم المتحدة إلى أن الاشتباكات أسفرت عن وقوع ما مجموعه ٨٩ قتيلا. وفي بلدة أبيي، تم إحراق ٧٣٩ ٤ كوخا خلال القتال وبعده، وسلم ما يقرب من ٠٠٥ ٢ أكواخ. وشُرد من بلدة أبيي قرابة ٠٠٠ ٣٠ نسمة، وفرّ ٠٠٠ ٢٠ شخص آخر من القرى المحيطة بها. ونزح معظم هؤلاء إلى أغوك ومقاطعة تويك والواو وبنتو الواقعة إلى الجنوب من نهر كير. كما فرّ حوالي ٠٠٠ ٣ شخص شمالا إلى موغلاد، وفرّ ٠٠٠ ٢ شخص آخر إلى المناطق المحيطة.

٢١ - وبدأت الأمم المتحدة على الفور عملية إنسانية طارئة لتلبية احتياجات المشردين. ففي منطقة أغوك، تلقى السكان المتضررون (٠٠٠ ٢٦ شخص تقريبا) المواد الغذائية وغير

الغذائية، والخدمات الصحية، وإمدادات المياه الصالحة للشرب. وفي مقاطعة تويك، قام برنامج الأغذية العالمي بتخزين الغذاء وتوزيعه في سبعة مراكز أساسية. وفي موغلاد، قدمت لجنة الصليب الأحمر الدولية المساعدة للمشردين، مشتركة مع جمعية الهلال الأحمر السودانية. وتنظر وكالات الأمم المتحدة في إنشاء مكتب للأمم المتحدة في موغلاد بهدف زيادة المساعدة المقدمة إلى المنطقة الواقعة شمال أبيي.

٢٢ - وعقد الطرفان سلسلة من الاجتماعات الرامية إلى حل أزمة أبيي باستخدام الآليات المشتركة القائمة. وواصل ممثلي الخاص، أشرف قاضي، الحوار على مستويات رفيعة مع القيادة السياسية لكلا الجانبين، كما تشجع القادة المحليين على الحث على ضبط النفس. وخلال يومي ٢٣-٢٤ أيار/مايو، حث مبعوثي الخاص، باعتباره رئيس وفد الأمم المتحدة إلى أبيي وموغلاد وأغوك، القيادة المحلية للحركة الشعبية لتحرير السودان وقبائل المسيرية على الحوار، وضمان عودة المشردين، ودعم القرارات التي اتخذتها اللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار في اجتماعها المعقود في ١٨ أيار/مايو. وفي ٢٥ أيار/مايو، عقدت لجنة الرصد والتقييم بدورها اجتماعا طارئا لمعالجة الأزمة.

٢٣ - وفي ٢٧ أيار/مايو، عُقد اجتماع للجنة السياسية لوقف إطلاق النار، بناء على طلب من ممثلي الخاص. واتفق الطرفان على الخطوات اللازمة لمعالجة الوضع، بما فيها تحقيق تجريه اللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار في مجريات الأحداث، إضافة إلى نشر وحدات متكاملة مشتركة جديدة في أبيي. وقام وفد من لجنة الرصد والتقييم، يضم وزراء من حكومة الوحدة الوطنية وخمسة سفراء، بزيارة إلى منطقة أبيي في ٢٨ أيار/مايو، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في السودان. وعقد وفد مجلس الأمن، الذي زار السودان من ٣ إلى ٥ حزيران/يونيه، اجتماعات مع القيادة السياسية في الخرطوم وجوبا. ويتضمن الاتفاق النهائي بين الطرفين العديد من التوصيات التي تمخضت عنها هذه الاجتماعات.

٢٤ - وقد تضمنت خارطة الطريق بشأن أبيي، التي انتهى إعدادها في ٨ حزيران/يونيه، النقاط الأربع التالية: أولا، اتفق الطرفان على نشر وحدة متكاملة مشتركة ووحدات شرطة جديدة، يتبعها إخراج القوات المسلحة السودانية وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان من المنطقة، على أن تتمتع بعثة الأمم المتحدة بحرية التنقل ضمن منطقة أبيي. ثانيا، اتفق الطرفان على عودة المدنيين إلى المنطقة بعد تطبيق الترتيبات الأمنية، وعلى إنشاء إدارة مدنية ضمن الحدود المؤقتة المتفق عليها، ترأسها الحركة الشعبية لتحرير السودان، ويكون حزب المؤتمر الوطني نائبا للرئاسة. ثالثا، يتم تقاسم عائدات النفط من منطقة أبيي وفقا لأحكام اتفاق السلام الشامل، ويساهم كل من الطرفين بنسبة مئوية متفق عليها من العائدات في صندوق

لتنمية المناطق الواقعة على الحدود بين الشمال والجنوب. وأخيرا، اتفق الطرفان على اللجوء إلى التحكيم لحل الخلاف بشأن النتائج التي توصلت إليها لجنة حدود أبيي، وتعهدا بالتقيد بالقرار الذي سيصدر عن هيئة تحكيم دولية وبتنفيذه.

٢٥ - وتم تحقيق تقدم في تنفيذ خارطة الطريق. فقد نص مرسوم رئاسي صدر في ١٥ حزيران/يونيه على إنشاء إدارة ضمن الحدود الجغرافية المؤقتة المتفق عليها، ومنح منطقة أبيي وضعا خاصا مع إخضاعها لسلطة رئاسة الجمهورية، وحدد أبعادها الإدارية وسلطات تلك الإدارة. واعتبارا من ١٨ حزيران/يونيه، كان قد اكتمل انتشار الوحدات المتكاملة المشتركة (المكونة من ٦١٣ من عناصر القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان)، وتجري التحضيرات لنشر قوات الشرطة. وتتمتع بعثة الأمم المتحدة في السودان الآن بحرية التنقل في جميع أنحاء المنطقة التي تشملها خارطة الطريق. وقد بدأ الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية انسحابهما من منطقة أبيي في ٣٠ حزيران/يونيه و ٤ تموز/يوليه على التوالي. وتسببت الأمطار الغزيرة وسوء حالة الطرق بإبطاء عملية الانسحاب التي تخضع لمراقبة أفرقة الرصد المشتركة. ويعتبر قرار الطرفين إحالة النزاع على حدود أبيي إلى محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي بمثابة تطور إيجابي.

٢٦ - وتوفر بعثة الأمم المتحدة في السودان دعما فعالا لتنفيذ خارطة الطريق. ففي حزيران/يونيه، سهلت البعثة نقل ٣٢٠ من عناصر الوحدة المتكاملة المشتركة التابعين للجيش الشعبي لتحرير السودان وعتادهم من جوبا إلى أبيي، وقدمت المساعدة أيضا لإقامة المعسكرات، وفي ميدان الهندسة الميدانية، والإمدادات الطبية، ومواد الإعاشة الطارئة خلال المرحلة الأولية من الانتشار. وبناء على طلب من قيادة الوحدة المتكاملة المشتركة، أرسلت البعثة فريقا للتدريب العسكري مكونا من ١٤ عضوا لتوجيه لواء الوحدة المتكاملة المشتركة قبل اضطلاعه بالمسؤولية الميدانية عن أبيي. وتعمل البعثة أيضا مع الطرفين فيما يتعلق بخيارات الدعم لوحدة مشتركة متكاملة للشرطة في أبيي.

٢٧ - ويقدم موظفو الأمم المتحدة المدنيون الأساسيون الموجودون في أبيي مساعيهم الحميدة ويخططون لعودة الأمم المتحدة إلى المنطقة بحضور أوسع نطاقا. وقد قدمت البعثة الدعم للجنة الصليب الأحمر الدولية في دفن الجثث التي لم يطلبها أحد، وكلفت متعاقدين بإزالة الذخائر غير المنفجرة. ويعمل فريق الأمم المتحدة القطري بصورة وثيقة مع السلطات الوطنية للتخطيط لعودة المشردين. ويعتبر ضمان العودة بصورة طوعية وعلى نحو يتماشى والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي مسألة ذات أولوية عليا.

٢٨ - وغداة انتهاء أعمال القتال في أبيي، قامت بعثة الأمم المتحدة في السودان بتقييم أولي للوضع وللخطوات التي اتخذتها لمواجهته. وأشارت البعثة إلى أن ولايتها تشمل حماية المدنيين المعرضين لخطر وشيك، في حدود ما لديها من قدرات، غير أن مسؤولية احترام وقف إطلاق النار تقع برمّتها على عاتق الطرفين نفسهما. وقد عملت البعثة على خفض حدة التوتر من خلال الهياكل القائمة لوقف إطلاق النار. وبينما فرّ غالبية المدنيين من البلدة والمناطق المحيطة قبل بدء أسوأ فترات القتال، لكن البعثة آوت أكثر من ١٠٠ مدني لجأوا إلى مجمُعها ورافقتهم إلى مكان آمن، كما تولت نقل الموظفين المدنيين التابعين للأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني بسلام. وقامت الأمم المتحدة بتنسيق تقديم المساعدة الطارئة لمن نزحوا نتيجة القتال. وتم تحديد عدد من الدروس المستخلصة التي ستسترشد بها البعثة في استجابتها للأزمات ووضع قوتها. وسيكون استعراض مستويات القوة في أبيي جزءا من دراسة مقبلة للقدرات العسكرية لدى بعثة الأمم المتحدة في السودان.

تعداد السكان الوطني والانتخابات

٢٩ - أجريت عملية العد للتعداد الوطني الخامس لسكان السودان في الفترة من ٢٢ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو وسط دعم شعبي عام في معظم أجزاء البلاد. وفي دارفور، أجريت عمليات التعداد على الرغم من معارضة جميع الأطراف غير الموقعة على اتفاق السلام في دارفور وفصيل مني مناوي من جيش تحرير السودان. وقاوم المشردون داخليا عملية العد في عدد من المخيمات على الرغم مما بذلته الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من محاولات لإنهاء الأزمة، و لم يتمكن المكلفون بالعدّ من الوصول إلى مناطق في غرب دارفور على الحدود مع تشاد وفي جنوب دارفور بسبب حالة انعدام الأمن السائدة. وأفاد موظفون حكوميون بأن نسبة التغطية بلغت ٨٥ في المائة في غرب دارفور و ٩٠ في المائة في شمالها وجنوبها. وأعلن المجلس الوطني للسكان أنه سيقدّر عدد السكان في المناطق التي لم يصل إليها المكلفون بالعدّ على أساس نتائج تعداد السكان في عام ١٩٩٣.

٣٠ - وفي المناطق الثلاث، أفيد عن مخالفات في أجزاء من جنوب كردفان بعد أن أصدر نائب الحاكم مرسوما بمقاطعة التعداد. وأعاق انعدام الأمن التعداد في منطقة الخرصانة المتنازع عليها وفي أجزاء من جنوب السودان، لا سيما في ولايات الوحدة وواراب والبحيرات. وفي الجنوب أدى النقص في اللوجستيات والمواد بدوره إلى إعاقة وصول المكلفين بالعد إلى المجتمعات المحلية. ومع ذلك، مدير المكتب الوطني للإحصاء قال في بيان صحفي صادر في ٦ أيار/مايو أن معظم ولايات السودان حققت نسبة عدّ تامة وأن نسبة تغطية التعداد على نطاق السودان بأكمله بلغت ٩٠ في المائة.

٣١ - وقد وفرت الأمم المتحدة دعما كبيرا في مجالي اللوجستيات والنقل طوال عملية التعداد. وقدمت بعثة الأمم المتحدة في السودان المساعدة في استرجاع استمارات التعداد من الولايات. ويُتوقع الإعلان عن نتائج التعداد في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨.

٣٢ - ووافق مجلس الوزراء أخيرا على قانون الانتخابات في ٢٧ حزيران/يونيه وأحاله إلى المجلس الوطني الذي مدد دورته حتى ٩ تموز/يوليه لإقرار القانون تحديدا. وكان اتفاق السلام الشامل قد نصّ على أن يتم إقرار هذا القانون في موعد أقصاه كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. واعتمد المجلس الوطني قانون الانتخابات في ٧ تموز/يوليه، وأقره رئيس الجمهورية في ١٤ تموز/يوليه.

٣٣ - ومن المفترض أن يتم إنشاء اللجنة الوطنية الانتخابية خلال شهر من سن القانون، وستكون المحاور الأساسي لشعبة المساعدة الانتخابية التابعة لبعثة الأمم المتحدة. وسوف يستغرق وصول اللجنة إلى مستوى قدرتها الكاملة بعض الوقت، مما قد يحول دون تمكنها من تسجيل الناخبين في بداية موسم الجفاف من عام ٢٠٠٩، ويهدد بالتالي إمكانية إجراء الانتخابات في عام ٢٠٠٩.

٣٤ - وينص قانون الأحزاب السياسية الذي أُقرّ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ على إنشاء مجلس لشؤون الأحزاب السياسية، لكن أعضاء هذا المجلس لم يعينوا بعد. وثمة عناصر أخرى من الإطار القانوني تحتاج إلى المواءمة مع الدستور الوطني المؤقت. ومن الملاحظ أيضا أن قانون الاستفتاء (الذي ينص على إجراء استفتاء لتقرير المصير في جنوب السودان) لم يقرّ بعد رغم مرور أكثر من سنة على الموعد المحدد لذلك في اتفاق السلام الشامل. وفي أثناء ذلك، تواصل بعثة الأمم المتحدة في السودان تلقيها طلبات من أحزاب سياسية شمالية وجنوبية مختلفة لمساعدتهم على بناء قدرات تمكنهم من التنافس فعليا في الانتخابات.

تقاسم الثروات

٣٥ - تشير وزارة المالية والاقتصاد الوطني إلى أن إجمالي صادرات النفط لشهر أيار/مايو ٢٠٠٨ بلغ ٥١٤,٥١ مليون دولار، وأن حصة حكومة جنوب السودان منها بلغت ٢٠٧,٠٦ من ملايين الدولارات، فيما بلغت حصة الولايات المنتجة للنفط ١٠,٥ ملايين دولار. وقد نشرت الوزارة في ٤ حزيران/يونيه، نقلا عن تقرير أصدرته اللجنة الفنية المشتركة لمراقبة صافي إيرادات البترول، أرقاما تبين أن حصص صافي إيرادات البترول وتحويلاته التي أجريت لصالح حكومة جنوب السودان والولايات الجنوبية المعنية في عام ٢٠٠٧ قد بلغت ١ ٤٥٧ مليون دولار لحكومة جنوب السودان، و ٣٧,١٩ مليون دولار لولاية الوحدة، و ٢٢,٣١ مليون دولار لولاية أعالي النيل.

٣٦ - وخلال الفترة التي يشملها التقرير، اتفقت بعثة الأمم المتحدة مع اللجنة الفنية المخصصة المعنية بالحدود على الاحتياجات والمواصفات الفنية لصور الأقمار الصناعية التي ستقدمها الأمم المتحدة. وتعمل الأمم المتحدة على استكمال العملية الإدارية اللازمة لشراء الصور التي يتوقع تسليمها للجنة خلال الأشهر الثلاثة القادمة.

خامسا - تنفيذ عمليات السلام الأخرى في السودان

٣٧ - تم تحقيق تقدم في تنفيذ اتفاق السلام في شرق السودان. فقد وقعت حكومة الوحدة الوطنية عقودا لتنفيذ مشاريع ذات أولوية لإعادة التأهيل والتنمية في الولايات الشرقية الثلاث، بلغت قيمتها حوالي ربع المبلغ المخصص لعام ٢٠٠٨، وهو ١٠٠ مليون دولار. كما أفيد بأن إعادة إدماج أكثر من ٥٠٠ ٢ من ضباط قوات الجبهة الشرقية في القوات المسلحة وقوات الشرطة السودانية قد شارفت على الانتهاء.

٣٨ - وفيما يتعلق بالعملية السياسية في دارفور، عمد مبعوثي الخاص، يان إلياسون، ونظيره لدى الاتحاد الأفريقي سليم أحمد سليم، إلى تكثيف جهودهما لجمع الأطراف في مشاورات غير رسمية تتعلق بالأمن. وإثر زيارتين مشتركتين إلى السودان في نيسان/أبريل، قرر المبعوثان الخاصان دعوة الأطراف إلى اجتماع بسويسرا في أواخر أيار/مايو، لمناقشة الوضع الأمني والشروط اللازمة للتوصل إلى اتفاق لوقف الأعمال القتالية. ولسوء الحظ، لم تكن بعض حركات التمرد مستعدة للمشاركة، وأرجئت بالتالي المشاورات. والتقى المبعوثان الخاصان بالشركاء الإقليميين والدوليين في جنيف في ٤ و ٥ حزيران/يونيه، وحثا الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على الاضطلاع بمسؤولية أكبر في عملية تسوية النزاع بدارفور. وكما يعلم المجلس كنت قد عيّنت جبريل يبيني باسولي، وزير خارجية بوركينا فاسو، في منصب كبير وسطاء الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لدارفور، وإننا نتطلع قدما إلى تسلمه مهام هذا المنصب.

٣٩ - وفيما يتعلق بعملية السلام بين جيش الرب للمقاومة والحكومة الأوغندية، قدم مبعوثي الخاص، الرئيس السابق خواكيم شيسانو، إحاطة إلى المجلس في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وبعد ذلك بوقت قصير، أعاد قائد جيش الرب للمقاومة، جوزيف كوني، الاتصالات الهاتفية مع السيد شيسانو وكبير الوسطاء ريك ماشار. وأعاد كوني التأكيد على التزامه بعملية السلام وأكد إعادة نيكوراش ماتسانغا إلى منصبه كرئيس لوفد جيش الرب للمقاومة. كما أكد رغبته في إجراء اجتماع أخير في ري - كوانغبا، يفضي إلى توقيعه على اتفاق السلام النهائي. وفي اجتماع تحضيري عُقد في ٥ تموز/يوليه، أكد كبير الوسطاء السيد ماشار ومبعوثي الخاص معا أن عملية التفاوض قد انتهت بنجاح وأن الهدف من عقد

اجتماع جديد مع السيد كوني في ري – كوانغبا لا يتعدى توضيح الشواغل التي أثيرت من قبل. وستوفر بعثة الأمم المتحدة في السودان الدعم اللوجستي، وفقا للمقتضى، إن عُقد هذا الاجتماع. وإني أكرر دعم الأمم المتحدة الراسخ لكبير الوسطاء والأطراف، وأشجع جميع المعنيين على العمل بجدّ للتوصل إلى خاتمة موفقة لعملية السلام.

سادسا – تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان

المساعي الحميدة وإدارة النزاع والمصالحة

٤٠ – واصل مبعوثي الخاص حواره المستمر مع القيادة السياسية في شمال السودان وجنوبه بشأن تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وقد تركزت جهود البعثة خلال الفترة التي يشملها التقرير وبصفة خاصة على إنهاء أعمال العنف وخفض حدة الأزمة في أبيي (انظر الفقرات ١٨ إلى ٢٧). ويعتبر الدعم الواسع النطاق الذي وفرته البعثة لعملية تعداد السكان، وكذلك المساعدة التي تقدمها حاليا لتنفيذ خارطة الطريق بشأن أبيي، بمثابة إشارة واضحة إلى الأطراف بأن البعثة تقف على أهبة الاستعداد لتوفير الدعم الملموس لتنفيذ الاتفاقات فور الخروج من طريق مسدود.

٤١ – وفي الجنوب، واصلت البعثة دعم المبادرات المحلية لبناء السلام والمصالحة في مواجهة النزاع المتكرر بين الطوائف المحلية. وعملت البعثة بصورة وثيقة مع مسؤولي ولاية الاستوائية الكبرى لتسهيل محادثات السلام والمصالحة بين قبيلتي باري ومونداري الكبيرتين. كما سهلت البعثة تنفيذ النقل المتفق عليه لمنطقة واندينغ من ولاية جونقلي إلى ولاية أعالي النيل، لينتهي بذلك خلاف طويل الأمد بين مقاطعتي ناصر وأكوبو. وواصلت البعثة استجابتها لطلبات حكام الجنوب للمساعدة في جهود السلام والمصالحة، من خلال نقل مستشاري السلام إلى مناطق التوتر المحلية.

٤٢ – وسعيا لتعزيز مساهمة البعثة في تحديد بؤر النزاع وتحليله، وتماشيا مع توصيات بعثة التقييم التقني التي أشرت إليها في تقريري الأخير، أنشأت بعثة الأمم المتحدة قاعدة بيانات لإدارة المعلومات تحتوي على آليات الاستجابة التقليدية والمحلية والإقليمية من أجل فض النزاعات. وتعكف البعثة على وضع نهج أكثر انتظاما وشمولا لدعم إدارة النزاع في السودان، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وسلطات الولايات والأطراف المحلية.

الانتشار العسكري والأنشطة العسكرية

٤٣ - بتاريخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨، كانت نسبة انتشار القوة المأذون بها قد بلغت ٩٨,٧ في المائة (٩ ٢٥٣ من أصل ٩ ٣٧٥ فردا) في المنطقة الواقعة تحت مسؤولية بعثة الأمم المتحدة في السودان، وشملت ٥٣٤ مراقبا عسكريا، و ١٧٥ ضابط أركان، و ٨ ٥٤٤ عنصرا. وتواصل الهياكل المكلفة برصد وقف إطلاق النار التي ترأسها البعثة أعمالها، فقد عقدت اللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار واللجان العسكرية المشتركة في المنطقة للقطاعات الستة جميعها اجتماعاتها بصورة منتظمة لحل الخلافات ورصد ما يحرز من تقدم، خاصة فيما يتعلق بإعادة الانتشار وتكوين الوحدات المتكاملة المشتركة، وكان لها دور نشط في السعي إلى حل أزمة أبيي. وواصل المراقبون العسكريون التابعون للبعثة والمراقبون الوطنيون التابعون للطرفين القيام بدوريات رصد مشتركة، والإبلاغ عن التحركات العسكرية، والتحقق من القوات المخصصة للوحدات المتكاملة المشتركة. بيد أن القيود المفروضة على حرية البعثة في التنقل أعاقت القيام بعمليات التحقق بصورة كاملة، لا سيما في القطاعين الرابع والسادس. كما أن إحدى الطائرات المروحية التابعة للبعثة بقيت رابضة على أرض مطار الأبيض لفترة طويلة بعد أن رفضت الحكومة تكرارا منحها التصريح بالإقلاع، على الرغم من تدخل ممثلي الخاص.

٤٤ - وتواصلت العمليات العادية في جميع أنحاء البلد خلال الجزء الأخير من الفترة التي يشملها هذا التقرير، لكن الأنشطة العسكرية تركزت على أزمة أبيي. فقد بدأ العنصر العسكري من البعثة اتصالاته مع الطرفين فور حدوث الاشتباكات الأولى، وذلك من خلال هيئات وقف إطلاق النار، سعيا منه لتخفيف حدة الوضع. وفي ١٥ أيار/مايو، طار القائم بأعمال قائد القوة إلى أبيي لتسهيل المفاوضات. ومع تدهور الوضع الأمني، نقلت البعثة موظفي المنظمات الدولية غير الحكومية إلى مجمع البعثة، وأجلت الموظفين المدنيين من المنطقة. كما وفرت البعثة المرافقة الأمنية للوفود الرفيعة المستوى، ورافقت أكثر من ١٠٠ مدني كانوا قد لجأوا إلى مجمع البعثة إلى مكان آمن. واستأنفت دوريات البعثة جولاتها في البلدة فور انتهاء القتال. وإثر توقيع خارطة الطريق، وفر العنصر العسكري من البعثة دعما واسع النطاق لنشر الوحدات المشتركة المتكاملة وتدريبها، كما ساعد في دفن القتلى وإزالة الذخيرة غير المنفجرة. وأجرت الدوريات اختبارات منتظمة لحرية التنقل التي تمنح لها حاليا في المنطقة المحصورة ضمن الحدود المؤقتة المتفق عليها.

الشرطة

٤٥ - في ١٢ تموز/يوليه، بلغ مجموع مستشاري الشرطة التابعين للبعثة ٦٣١ فردا، بينهم ٤٧ امرأة، وقد نشروا في ٢٣ موقعا ضمن منطقة البعثة.

٤٦ - وخلال الفترة التي يشملها التقرير، وفرت بعثة الأمم المتحدة التدريب لعدد من عناصر الشرطة التابعين لحكومة السودان وجهاز شرطة جنوب السودان بلغ عددهم ٢ ١٥٣ عنصرا، من بينهم ٢٢٥ امرأة، وذلك في ما يزيد عن ٧٠ دورة. وشملت دورات التدريب المتخصصة المنظمة لشرطة حكومة السودان علوم الأدلة الجنائية، والهجرة، وأمن المطارات، والدفاع عن النفس، والتعرف على المتفجرات، وعلوم الكمبيوتر، فيما تلقى عناصر جهاز شرطة جنوب السودان التدريب على أمن المطارات، والمسائل الجنسانية، والقيام بواجبات الشرطة في المجتمعات المحلية، وتدريب المدربين. وتلقى ٦٥٠ من عناصر جهاز شرطة جنوب السودان تدريبهم الأساسي في جوبا، وواو، ومالاكال، فيما تلقى آخرون التدريب للانضمام إلى وحدات الشرطة المشكلة. وما زالت المسائل الجنسانية تحظى بأولوية عليا وتبذل بشأنها جهود لتقديم خدمات الشرطة في المجموعات المحلية على نحو يراعي حاجات المرأة في الشمال، إضافة إلى تنظيم أول مؤتمر على الإطلاق للنساء من عناصر جهاز شرطة جنوب السودان في نيسان/أبريل.

٤٧ - وحققت حكومة جنوب السودان تقدما فيما يتعلق بالموافقة على خطط وميزانية نهج استراتيجي للتدريب مدته ثلاث سنوات. لكن انعدام الهياكل الأساسية ما زال يشكل عائقا هاما. ويعد التدفق المفاجئ لأعداد كبيرة من الجنود المسرّحين من الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى جهاز شرطة جنوب السودان، وانعدام القيادة والتحكم والاتصالات الفعالة، وانخفاض مستوى التعليم، من بين التحديات التي تواجه هذه العملية. وفي الشمال والمناطق الانتقالية، اضطرت البعثة إلى التكيف مع القيود على تنقلاتها والعقلية العسكرية المتأصلة لدى عناصر الشرطة المحلية.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٤٨ - سجل تقدم ملحوظ في تنفيذ المراحل المحددة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وفقا لما ورد في الفقرة ٣٣ من تقريري السابق (انظر S/2008/267). فبعد موافقة المجلس الوطني لتنسيق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على السياسة الوطنية لإعادة الإدماج، وقع الطرفان على وثيقة مشروع وطني متعدد السنوات لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، خلال مؤتمر عقد في جنيف برئاسة الحكومة اليابانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى الرغم من قلة عدد إعلانات التبرع الفعلية في

تجمّع الجهات المانحة للسودان في أوسلو وفي مؤتمر جنيف، فقد أعربت جهات مانحة عديدة عن عزمها على تقديم الدعم لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج سياسيا وماليا.

٤٩ - وفيما عكفت بعثة الأمم المتحدة على تطوير القدرة في مجال العمليات اللوجستية وعمليات الشراء مما يلزم للبدء بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في عام ٢٠٠٨، شكلت لجنتا نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شمال وجنوب السودان لجان تنسيق تقنية معنية بنزع السلاح والتسريح، وعلى نحو منفصل، لجان تنسيق تقنية تُعنى بإعادة الإدماج. وسوف تقوم هذه اللجان الآن بوضع خطط عملياتية مشتركة.

٥٠ - تتواصل المناقشات بشأن طرائق التنفيذ في المناطق الثلاث. وفي خطوة هامة، بدأت لجنتا نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أنشطة برنامجية مشتركة في ولاية النيل الأزرق، أدت إلى تسريح ٨٨ طفلا كانوا سابقا في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان. وأعيد الأطفال إلى عائلاتهم اعتبارا من ٣١ أيار/مايو، فيما لا يزال البحث جاريا لتتبع أثر عائلات الأطفال المتبقين وعددهم ١٨٩ طفلا. وفي جنوب السودان، في الوقت نفسه، وفي إطار برنامج حكومة جنوب السودان المعني بأمن المجتمعات المحلية، وفرت بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لبرامج أمن المجتمعات المحلية والرقابة على الأسلحة، وعملا بصورة وثيقة مع حكومة جنوب السودان للدعوة إلى خطة شاملة وضمان رصد فعال في هذا الميدان.

٥١ - لكن التحديات ما زالت قائمة على الرغم من تحقيق هذه الإنجازات. فما زال على السلطات السودانية والبعثة أن تستكمل وضع الخطة العملياتية المشتركة. وفي ٢٥ حزيران/يونيه، أشار ممثل حكومة جنوب السودان إلى أن الالتزام السياسي بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج موجود، لكن انعدام الهياكل الأساسية والقدرات على مستوى الدولة سوف يجعل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عملية في غاية الصعوبة. كما أن انعدام التنمية وفرص العمل سيجعل الحياة المدنية أقل جاذبية في أعين المحاربين السابقين. وقد شدد المشاركون في مؤتمر جنيف على ضرورة أن تُستكمل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ببرامج أوسع نطاقا تستهدف امن المجتمعات المحلية، والرقابة على الأسلحة الصغيرة، وإصلاح قطاع الأمن، وتوفير سبل العيش. كما أن تمويل عملية إعادة الإدماج ما زال يشكل تحديا رئيسيا.

العودة وإعادة الإدماج

٥٢ - سجل ما يزيد عن نصف مليون مشرد داخليا من السودانيين عزمهم على العودة إلى أوطانهم، وبحلول ١٢ تموز/يوليه، كان عدد المشردين داخليا الذين أعيدوا إلى أوطانهم

بصورة منظمة في عام ٢٠٠٨ قد ارتفع إلى ٩٣٣ ٢٧ شخصا، وبلغ مجموعهم التراكمي ٧٢٠ ٨٠ مشردا داخليا. وأفادت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين بأن مجموع عمليات الإعادة التي جرى تنظيمها أو تقديم المساعدة لها شملت ٨٧٦ ٥٩ شخصا في عام ٢٠٠٨، ليصل مجموعها التراكمي إلى ٨٣٢ ١٣٦ شخصا. وتشير التقديرات إلى أن عدد العائدين عفويا زاد عن ١,٨ مليون شخص، وأن مجموع العائدين حتى أواسط عام ٢٠٠٨ تجاوز ٢,١ مليون شخص على ما يبدو.

٥٣ - لكن الوضع الأمني المضطرب في المناطق الثلاث وفي محيط الخرطوم في أعقاب الهجوم الذي شنته حركة العدل والمساواة على أم درمان عطل عمليات العودة خلال شهر أيار/مايو. وأدى تعذر الوصول إلى مجموعات المشردين داخليا في المناطق المحيطة بالخرطوم، وإغلاق الطريق نحو الجنوب، إلى تأخر العمليات. وتفاقم الوضع ليسفر عن قرار بتعليق عمليات الإعادة المنظمة من الشمال إلى الجنوب حتى حلول موسم الجفاف في الربع الأخير من السنة.

٥٤ - وأدت الاشتباكات التي اندلعت في محيط الخرصانة خلال نيسان/أبريل إلى نزوح جديد، مما شكل عبئا إضافيا على الموارد المحدودة المتاحة، بسبب الطلبات الجديدة للمساعدة في إعادة المقيمين سابقا في تلك المناطق من السكان المحليين إلى أوطانهم. وفي نفس الوقت، تأخرت عمليات الإعادة الجارية الأخرى فيما بين مناطق الجنوب، وذلك بسبب عمليات النزوح من محيط أبيي في منتصف أيار/مايو والحاجة إلى نشر جميع الأصول اللوجستية المتوفرة لمنع وقوع كارثة إنسانية محتملة في تلك المنطقة.

الإنعاش والتنمية

٥٥ - سُجل تقدم جيد في عملية الانتقال من البرامج الإنسانية إلى برامج الإنعاش المبكر والتنمية في جنوب السودان والمناطق الثلاث. وتبيّن خطة عمل الأمم المتحدة وشركائها لعام ٢٠٠٨ أن ٤٧ في المائة من البرامج ستركز على الإنعاش المبكر والإنعاش والتنمية، بما في ذلك ٧٤,٥ في المائة من الأموال المطلوبة لجنوب السودان. وبلغ مجموع الأموال الواردة حتى الآن ٨٨٣ مليون دولار من أصل مبلغ ٢,٣ من بلايين الدولارات المطلوب لعام ٢٠٠٨، وتخصص الجانب الأعظم من هذه الأموال للأنشطة الإنسانية، لكنه تم تخصيص ١٠٣ ملايين دولار للإنعاش والتنمية. وإضافة إلى ما سبق، انتهى العمل على وضع إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢.

٥٦ - وسعيا للتعجيل بتمويل مشاريع الإنعاش المبكر في جنوب السودان، استكملت الجهات المانحة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وحكومة جنوب السودان العمل على

هيكل صندوق السودان للإنعاش. وسيشكل هذا الصندوق عنصرا مكملا لهياكل الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين، وسيسهل توفير ثمار السلام على نحو ملموس في الجنوب. وحتى أيار/مايو ٢٠٠٨، ساهمت الجهات المانحة بحوالي ٦٦٢ مليون دولار في الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين، منها ٢٤٧ مليون دولار للصندوق الاستئماني الوطني المتعدد المانحين و ٤١٤ مليون دولار لجنوب السودان. وبلغ مجموع المبالغ المصروفة من هذه الصناديق الاستئمانية ٢٣٢ مليون دولار (بما في ذلك إدارة البرامج)، منها ٩٣ مليون دولار للصندوق الاستئماني الوطني و ١٣٩ مليون دولار لجنوب السودان.

٥٧ - وأحرز تقدم أيضا في دعم برامج الإنعاش المبكر في دارفور، من خلال صندوق مجتمعات دارفور المحلية من أجل السلام والاستقرار. وأعلن عن تبرعات مجموعها ١٣ مليون دولار أمريكي، تم استلام ٢,٥ مليون دولار منها، ووقع الاختيار على ثلاثة مشاريع أولية في غرب دارفور وشمالها وجنوبها. ويرمي الصندوق إلى تعزيز الثقة وبناء السلام على مستوى المجتمعات المحلية في جميع أنحاء دارفور، من خلال توفير أموال يستكمل بها التمويل الجاري الثنائي والمتعدد الجهات.

٥٨ - وعقد التجمع الثالث للجهات المانحة للسودان بأوسلو من ٥ إلى ٧ أيار/مايو، وشارك فيه على مستوى الوزراء ٤٥ بلدا ومنظمة دولية. واستعرض التجمع ما أُحرز من تقدم في تنفيذ اتفاق السلام الشامل والتزامات بعثة التقييم المشتركة حتى تاريخه (٢٠٠٥-٢٠٠٧)، ووافق على أولويات الإنعاش والتنمية للنصف الثاني من الفترة (٢٠٠٨-٢٠١١). وقدمت حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان وثائق تخطيط مشتركة ركزت بصورة خاصة على دعم المناطق الثلاث ومشاريع الهياكل الأساسية الوطنية.

٥٩ - وتبيّن من استعراض التقدم الذي أحرزته بعثة التقييم المشتركة أن الأهداف الاقتصادية قد أنجزت بأكملها تقريبا، مع أن الدين الخارجي ما زال مرتفعا جدا وأن الاقتصاد ما زال يعتمد اعتمادا كبيرا على النفط. ولوحظ أن السلام والتحسن في توفير الخدمات الأساسية قد أسفر عن بعض المكاسب العامة في سياق الأهداف الإنمائية للألفية، لكن السودان لا يُتوقع أن ينجح رغم ذلك في تحقيق هذه الأهداف بحلول ٢٠١٥. غير أن الجهات المانحة رحبت بالخطة الاستراتيجية الوطنية الخمسية لحكومة الوحدة الوطنية في السودان وأولويات الإنفاق المتوسطة الأجل لحكومة جنوب السودان، وأعادت التأكيد على دعمها للصندوق الاستئماني المتعدد المانحين، ورحبت أيضا بإنشاء صندوق السودان للإنعاش في جنوب السودان. وتعهدت الجهات المانحة بتبرعات قيمتها ٤,٨ من بلايين الدولارات

للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، سوف تخصص على النحو التقريبي التالي: ١,٥ بليون دولار للمعونة الإنسانية، و ١,٨ بليون دولار للإنعاش والتنمية و ١,٥ بليون دولار لأغراض لم تحدد بعد.

حقوق الإنسان

٦٠ - حققت بعثة الأمم المتحدة في مزاعم ارتكاب انتهاكات للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان إثر الهجوم الذي شنته حركة العدل والمساواة على أم درمان. ولاقى استخدام حركة العدل والمساواة لجنود أطفال إدانة واسعة النطاق. وطال الهجوم عددا من الأهداف المدنية، من بينها مكتب حكومي محلي ومصرف، مما يعد انتهاكا للقانون الإنساني الدولي. كما اكتشفت شعبة البعثة أدلة تشير إلى أن حركة العدل والمساواة ربما قتلت عدة مدنيين خلال هجوم شنته على مصنع للطوب. على أنه كان من الصعب التحقق من صحة هذه الادعاءات فور انتهاء القتال بسبب القيود الأمنية التي فرضتها الحكومة.

٦١ - كما أن ردة فعل الحكومة على الهجوم أثارت قلقا كبيرا بشأن حقوق الإنسان. فقد أوقف المئات من المدنيين في منطقة الخرطوم وأجزاء أخرى من السودان. ويبدو أن العديد قد أوقفوا بسبب أصولهم الدارفورية أو الاعتقاد بأنهم من أصل دارفوري، واحتجزتهم أجهزة الأمن في أماكن لم يفصح عنها. وتلقت البعثة بلاغات عن حدوث أعمال تعذيب أو سوء معاملة من بعض المحتجزين الذين أطلق سراحهم، ولم يعرف بعد مكان وجود بعض المحتجزين الآخرين. ولم يصرّح للبعثة بمقابلة المحتجزين، ولا يمكنها بالتالي التحقق من صحة هذه الادعاءات.

٦٢ - وأثار النزاع في أبيي القلق جراء ادعاءات تتعلق بارتكاب الأطراف المسلحة انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ضد المدنيين. إضافة إلى ذلك، فإن القيود المفروضة على وسائل الإعلام ما زالت تحدّ من الحق في حرية الصحافة والتعبير والمعلومات.

٦٣ - وما زال التأخير في اعتماد قوانين تمكّن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ونظيرتها في جنوب السودان من ممارسة مهامهما عائقا أمام حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقا لما ينص عليه اتفاق السلام الشامل. ومع ذلك، أصدرت لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان تقريرها السنوي الأول في ١٢ حزيران/يونيه وأحالته إلى المجلس التشريعي لجنوب السودان، وشجبت فيه ما ذكر من ممارسات سوء المعاملة والتعذيب والاحتجاز والاعتقال بصورة تعسفية. وواصلت البعثة تقديم المساعدة التقنية والدعم للمسؤولين السودانيين، في الشمال والجنوب على حد سواء، وإلى منظمات المجتمعات المحلية والمجتمع المدني. وشمل التدريب مواضيع من بينها حقوق الطفل والمرأة، وحقوق الإنسان وإنفاذ القانون، والرصد والإبلاغ، والمواءمة بين القوانين المتعلقة بالعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس.

المساعدة الانتخابية

٦٤ - واصلت بعثة الأمم المتحدة بناء قدرتها الانتخابية في مقرها بالخرطوم ومكتبها الإقليمي بجوبا. ووصل عدد إضافي من الموظفين التقنيين الأساسيين إلى كل من الخرطوم وجوبا، فيما عمل متطوعو الأمم المتحدة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لإجراء تقييم للهياكل الأساسية في ولايات الجنوب العشر، وذلك بناء على طلب من حكومة جنوب السودان. واجتمع موظفو البعثة بصورة منتظمة مع الشركاء الدوليين في كل من الخرطوم وجوبا للتخطيط لتقديم المساعدة الانتخابية. وربما تحتاج البعثة إلى زيادة عدد موظفي المساعدة الانتخابية لديها على وجه السرعة بما يتخطى المستويات الواردة في ميزانية الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، فور اتضاح مدى الدعم المطلوب.

سيادة القانون

٦٥ - تواصل البعثة رصد التطورات في ميدان سيادة القانون وتقديم المشورة بشأن عملية الإصلاح القانوني، وللمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. وقد بدأت البعثة تنفيذ مذكرة التفاهم التي وقعتها مع مديرية سجون الخرطوم في عام ٢٠٠٧، بتقييم ستة سجون في الشمال. وفي جنوب السودان، واصلت البعثة دعمها لمؤسسات الجنوب، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وركزت على القانون العرفي والأنشطة في الولايات، بغرض تحسين الكفاءة المؤسسية وكفالة امتثالها لمعايير حقوق الإنسان. وتواصل البعثة معالجة المسائل المتعلقة بمساءلة القوات المسلحة.

٦٦ - وقد أبرز حادث وقع في سجن رومبك بتاريخ ٢٥ آذار/مارس وأسفر عن مقتل سجين وجرح أربعة آخرين، الحاجة إلى إيلاء عناية كبيرة لنظام السجون في جنوب السودان وتقديم الدعم له. وتواصل البعثة تقديم الدعم الاستشاري والتوجيهي والتدريب من خلال شبكتها المكونة من موظفي الإصلاحيات الموجودين مع الموظفين السودانيين في مواقع السجون بجنوب السودان. وخلال الفترة التي يشملها التقرير، قدمت البعثة التدريب الأساسي الخاص بموظفي الإصلاحيات، بالتعاون مع السلطات المحلية، إلى ٢٩٥ من المحاربين السابقين، من بينهم ٥٠ امرأة، كما ساهمت في تقديم التدريب الاختصاصي في ميدان الإدارة لـ ٢٠٩ موظفين، من بينهم ٢١ امرأة.

حماية المدنيين

٦٧ - عقب الاشتباكات التي حدثت في أبيي، عملت البعثة مع الشركاء على استيفاء احتياجات توفير الحماية لزهاء ٠٠٠ ٥٠ شخص من المدنيين المشردين، ومحاولة تحديد هوية

أكثر من ٢٠٠ طفل مفقود. وظلت الاشتباكات بين الطوائف القبلية تتسبب في إزهاق أرواح المدنيين وتشريدهم، في ولايات جونغلي والوحدة والبحيرات وواراب. وقُتل خلال شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو وحدهما ما يصل إلى ٢٠٠ شخص، في غارات لنهب الماشية حدثت في ولايتي البحيرات وواراب. واستمرت الهجمات وحوادث الاختطاف، وبخاصة اختطاف الأطفال، في ولاية جونغلي.

٦٨ - وتظل حماية الأطفال الذين يتعاملون مع القانون في جنوب السودان، سواء كضحايا أو كجانحين، مصدر قلق عميق. وقد وفرّت البعثة المساعدة التقنية اللازمة لبناء قدرات النظراء الحكوميين والشركاء، وأصدرت تقريرا يُلقي الضوء على انتهاكات حقوق الأطفال ضحايا سوء المعاملة والأطفال الجانحين، ويعرب عن تأييد توسيع نطاق الدعوة من أجل اعتماد مشروع القانون المتعلق بالأطفال (لعام ٢٠٠٧)، وتأسيس محاكم للأحداث، وزيادة عدد المكاتب المعنية بالشؤون الجنسانية، وحماية الأطفال في مراكز الشرطة. ويتواصل رصد الانتهاكات الخطيرة والتبليغ عنها، في إطار قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، من خلال فرق العمل التي تمارس نشاطها في الخرطوم وجنوب السودان. وأنشئ حديثا في الخرطوم منتدى يضم الأمم المتحدة والحكومة ، من أجل متابعة التوصيات المتصلة بالأطفال والنزاع المسلح.

الإعلام

٦٩ - واجهت الجهود الإعلامية التي تقوم بها البعثة على الصعيد الوطني تحديات متواصلة. ولا تزال محطة البعثة الإذاعية (مراية FM) تواجه قيودا تشغيلية في شمال السودان والمناطق الثلاث. لكنها تعمل من خلال ١٣ محطة إعادة بث بنظام FM في جنوب السودان، ويمكن سماعها أيضا عبر الموجات القصيرة. ولا تزال أحكام اتفاق السلام الشامل المتعلقة بتعزيز إصلاح وسائط الإعلام تنتظر تنفيذ الأطراف لها قبل قيام الانتخابات.

٧٠ - وأصدرت البعثة، أثناء عملية التعداد الوطني للسكان سلسلة من إعلانات الخدمة العامة والبرامج الخاصة، عبر محطة مراية الإذاعية، بهدف التوعية بشأن التعداد وتوضيح بعض جوانب اللبس المحيطة بتأجيل موعد بدء العملية. واستمرت البعثة في التشجيع على توضيح الحقائق وتحري الدقة في البلاغات الإخبارية التي توردها وسائط الإعلام الوطنية والدولية، من خلال الإحاطات والبيانات والمقابلات الصحفية، وبخاصة في ما يتعلق بالاشتباكات التي حدثت مؤخرا في أبيي.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٧١ - أحرزت الأفرقة المعنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للبعثة، تقدما ملحوظا خلال الأشهر الأخيرة من موسم الجفاف، حيث اكتمل تجهيز معظم الطرق ذات الأولوية، التي أصبحت مفتوحة الآن بطول ٠٢٣ ٢٧ كيلومترا. وحُددت حتى الآن ٣٨٧ ٣ منطقة خطرة، طهرت منها ٦٨٥ ١ منطقة. ونظمت البعثة واليونيسيف أنشطة تثقيفية بشأن مخاطر الألغام لأكثر من مليوني شخص من الذين يعيشون في المناطق المتضررة، أو الذين يتأهبون للعودة إليها. ووفرت البعثة أيضا إحاطات بشأن السلامة من الألغام الأرضية لأكثر من ٤٠٠ ١٣ موظف من موظفي البعثة وموظفي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ونفذت البعثة، عقب النزاع في أبيي، أنشطة فوق العادة لإزالة الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة في المنطقة. كما وفرت أنشطة التثقيف بشأن مخاطر الألغام للأشخاص المشردين في منطقة أبيي، قبل موعد عودتهم المقررة.

٧٢ - وبمشاركة نشطة من جانب المركز الوطني للإجراءات المتعلقة بالألغام ولجنة جنوب السودان لإزالة الألغام، نُظمت في شباط/فبراير وأيار/مايو، في المركز الدولي للتدريب بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام في كينيا، حلقتا عمل انتقاليتان لمناقشة تسليم المسؤولية عن الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى السلطات الوطنية في عام ٢٠١١. وقدمت البعثة الدعم لعدة دورات لتنمية القدرات، انصب تركيزها على المهارات الإدارية. وفي غضون ذلك، واصلت ثلاثة أفرقة تابعة للوحدات المشتركة المتكاملة المعنية بإزالة الألغام عملياتها التطهيرية. وهذه خطوات مشجعة تجاه تنمية قدرة وطنية لإزالة الألغام مستدامة ذاتيا.

السلوك والانضباط

٧٣ - واصلت البعثة التشديد على ضرورة منع إساءة السلوك والاستغلال والاعتداء الجنسيين. ونُظمت بشكل منتظم إحاطات تمهيدية للموظفين الجدد، وأنشطة تدريبية وحلقات عمل وإحاطات لجميع فئات موظفي البعثة. وبلغ عدد أفراد البعثة الذين تلقوا تدريبا في مجال منع الاستغلال والاعتداء الجنسيين ٠٣١ ١ فردا. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو، نظمت البعثة حلقات عمل في جنوب السودان والخرطوم، وحملة توعية بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين في جوبا، وحلقتي عمل بشأن مهارات التحقيق لدى المحققين. وتلقت الوحدة المعنية بالسلوك والانضباط خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلاغات عن ادعاءات جديدة بلغ مجموعها ٣٠ ادعاء، اكتمل العمل في ٢١ حالة منها.

المسائل الجنسانية

٧٤ - ظلت البعثة توفر الخبرات التقنية في مجال المسائل الجنسانية لحكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان وسلطات الولايات في المناطق الثلاث. وأدمج المنظور الجنساني في التدريب على بناء القدرات المتصلة بالإعمار وأمن المجتمعات المحلية، من ذلك مثلا حلقة عمل نُظمت في جنوب كاردفان، ووافق فيها زعماء القبائل والطوائف والزعماء الدينيين على تعزيز دور المرأة وتشجيعه في مجال بناء السلام وعمليات الإعمار على مستوى المجتمعات المحلية. ووفرت البعثة الدعم التقني أيضا للمندوبات اللائي حضرن تجمع أوسلو.

متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز

٧٥ - واصلت البعثة برنامجها المتعلق بالتوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/ الإيدز، حيث دربت ١٣٧ فردا إضافيا من العاملين في مجال تثقيف الأقران بشأن الإيدز، وعرّفت ٤ ٧٢٤ فردا بهذا الموضوع. وقدمت البعثة الدعم أيضا لبناء القدرة الوطنية في مجال الأشخاص المشردين داخليا/واللاجئين (١ ٠٧٥ شخصا)، والشرطة النظامية (٢٠٨ أفراد)، والطلاب والشباب (٨٠٠ شخص)، وقيادات ضباط السجون وموظفي الإصلاحيات (٢٢٥ فردا)، وأفراد الوحدات المتكاملة المشتركة، في مجال تعميم التوعية بشأن الفيروس والإيدز في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ووفرت الوحدة، من خلال مشاريع الأثر السريع، الدعم لتدريب ٣٥ معلما على الصعيد المحلي، ليصبحوا مدربين في مجال التوعية بشأن الفيروس والإيدز، حيث قام هؤلاء بدورهم بتوعية أكثر من ٠٠٠ ٣ طالب بهذا الموضوع.

أمن الموظفين

٧٦ - في ٩ أيار/مايو، وعقب صدور تحذير رسمي بتوقع هجوم وشيك لحركة العدل والمساواة في شمال كاردفان، وربما حتى في الخرطوم، فُرضت قيود على حركة جميع موظفي الأمم المتحدة في عاصمة البلاد، ونُصح الموظفون الوطنيون المقيمون في أم درمان بالحد من تحركاتهم. ونُفذت أيضا تدابير أمنية إضافية في الأُبيِّض.

٧٧ - وعقب تصعيد أعمال العنف في أبيي، في أيار/مايو، نقل جميع الموظفين الدوليين وموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، الذين يمكن نقلهم إلى مجمع البعثة من أجل سلامتهم. وأعقب ذلك نقل ٢٢٥ موظفا من موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية إلى كادوغلي بطائرات الهليكوبتر. ولأسباب أمنية، لم يتمكن موظفو الأمم المتحدة المدنيون من العودة إلى أبيي بعد، إلا أن الحالة تظل قيد الاستعراض الدقيق.

٧٨ - واستجابة لزيادة حدة التوتر في منطقة كادوغلي بجنوب كردفان فرض عناصر أمن الأمم المتحدة الحظر على تجوال الموظفين في المنطقة في ١٦ حزيران/يونيه. وقد رفعت درجة التأهب الأمني في جنوب كردفان إلى المرحلة الثالثة. وفي نيسان/أبريل، شهدت مدينة جوبا، حاضرة جنوب السودان، زيادة ملحوظة في الأعمال الإجرامية التي أثرت أيضا على موظفي الأمم المتحدة. وتواصل البعثة رصدها لإمكانية تأثير أنشطة جيش الرب للمقاومة على موظفي الأمم المتحدة ومرافقها.

٧٩ - وفي ١٢ تموز/يوليه، وافقت على رفع حالة التأهب الأمني في شمال السودان، بما في ذلك الخرطوم، من المستوى الثاني إلى المستوى الثالث، بغرض تعزيز قدرة الاستجابة لحالات الطوارئ المحتملة عقب الإعلان الصادر عن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. وبينما وضعت خطة احتياطية احترازية، واصل الموظفون تصريف مهام عملهم في البعثة، بصورة تكفل استمرار جميع الأنشطة الحيوية لولايتها.

التنسيق مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

٨٠ - وفقا لتوجيهات مجلس الأمن الواردة في قراره ١٨١٢ (٢٠٠٨)، واصلت بعثة الأمم المتحدة في السودان تطوير آليات التعاون مع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، بما في ذلك الاتصالات المنتظمة على مستوى رئاسة البعثة والعملية المختلطة، وعلى مستوى العاملين فيهما أيضا، بغرض التنسيق في جميع مجالات الجوانب الرئيسية. وتوجد الآن آليات محددة، داخل إطار هذه المظلة الشاملة، بغرض تنسيق السياسات بين البعثتين في مجالات الانتخابات والإعلام ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتتبادل العناصر العسكرية للبعثة والعملية المختلطة، بشكل روتيني، المعلومات المتعلقة بالعمليات وإجراءات التشغيل الموحدة وأفضل الممارسات. كما يوجد ترتيب لاتخاذ القرارات بصورة مشتركة في مجالات الاهتمام المشترك. وتوفر البعثة أيضا الخدمات الأمنية لمحور اللوجستيات المشترك في الأُبيِّض. ويجري تنسيق الأنشطة الإنسانية في إطار فريق الأمم المتحدة القطري.

٨١ - وقد أعدت البعثة والعملية المختلطة مشروع مذكرة تفاهم تحدد طرائق تقديم الخدمات والدعم بصورة متبادلة بينهما، في مجالات الأمن وإدارة الأسطول الجوي واستخدام الطائرات ومراقبة الحركة المشتركة والنقل والخدمات الطبية والاتصالات والخدمات التكنولوجية وتوفير اللوازم، ضمن أشياء أخرى.

تنفيذ توصيات بعثة التقييم التقني

٨٢ - تُرجمت توصيات بعثة التقييم التقني لشهر شباط/فبراير ٢٠٠٨ إلى إجراءات محددة، يجري رصد اطراد العمل على إكمالها بصورة منهجية من قبل بعثة الأمم المتحدة وإدارة عمليات حفظ السلام. وقد نفذ عدد من التوصيات بشكل كامل، بما في ذلك التوصيات المتعلقة باستعراض الولاية ومعظم المهام المتصلة بالتعاون بين البعثة والعملية المختلطة. وأُحرز تقدم كبير في مجال تنفيذ التوصيات المتعلقة بالتعاون في مجال السياسات مع الشركاء الإقليميين ولجنة الرصد والتقييم ومجموعات الدول الأعضاء المهتمة؛ وكذلك فيما يتعلق بإجراء دراسة للقدرة العسكرية وبالتعاون (الأمني) المشترك مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ واستقطاب المانحين من أجل توفير الدعم للوحدات المتكاملة المشتركة؛ وإعداد استراتيجية لإدارة النزاعات في منطقة حدود ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦. وتواصل البعثة رصد التقدم المحرز بدقة في جميع مجالات المسائل التي تنتظر البت فيها.

الجوانب المالية

٨٣ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٢/٢٦٧، اعتمادات قدرها ٨٢٠,٧ مليون دولار للإنفاق على بعثة الأمم المتحدة في السودان خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، فإن تكلفة الإنفاق على البعثة حتى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠٩ ستقتصر على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة.

٨٤ - وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨ بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة لبعثة الأمم المتحدة ١٨٧,٥ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة الواجبة السداد لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ، ٧٥٩,٧ ١ مليون دولار. وسُددت تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات إلى حكومات البلدان المساهمة بقوات عن الفترة المنتهية في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨، والفترة المنتهية في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، على التوالي.

سابعا - ملاحظات

٨٥ - كانت الأشهر القليلة الماضية من أكثر الفترات تقلبا وصعوبة منذ توقيع اتفاق السلام الشامل. فالهجوم الذي شنته حركة العدل والمساواة على أم درمان، شأنه في ذلك شأن المواجهات العنيفة التي وقعت بين القوات المسلحة السودانية وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان في أبيي، هي رسائل قوية تذكر بمدى هشاشة السلام في السودان، وبالعواقب الوخيمة التي قد يواجهها السودان وشعبه في حال فشل عملية السلام.

٨٦ - وما فتئتُ أؤكد، طيلة الفترة الانتقالية، على الدور المركزي لاتفاق السلام الشامل باعتباره أساس السلام المستدام في السودان. ومما يؤسف له أنه، خلال السنوات الثلاث الماضية، غالبا ما كانت الجهود التي تبذلها الأطراف المعنية والمجتمع الدولي للبناء على هذا الأساس تقوضها الأزمة في دارفور. ومن الأساسي استعادة هذا التوازن. فالسلام في السودان هو في نهاية المطاف سلام غير قابل للتجزئة. وحسب الدستور، فإن دارفور جزء من الشمال، واتفاق السلام الشامل هو إطار عملية السلام بين الشمال والجنوب.

٨٧ - ولطالما كانت مسألة أبيي من أكبر التحديات التي تواجه تنفيذ اتفاق السلام الشامل. والسبب العميق لهذه المشكلة هو فشل الطرفين في الاتفاق على نهج معين لتنفيذ بروتوكول أبيي. ولقد دأبت في تقاريري السابقة إلى المجلس على إبراز هشاشة الوضع وآثار ذلك على تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

٨٨ - واتفاق خارطة الطريق بشأن أبيي المؤرخ ٨ حزيران/يونيه هو بالتالي تطور إيجابي جدا من شأنه، إن نُفّذ بحسن نية، أن يمكّن من الخروج من هذا المأزق الذي استمر طويلا، وأن يحفّز على إحراز تقدم بشأن المسائل الأخرى المعلقة لاتفاق السلام الشامل. وإني أهنئ الأطراف على هذا الاتفاق وأشجعها على اغتنام الفرصة التي يتيحها بشكل كامل، وذلك عبر تنفيذ خارطة الطريق في الوقت المحدد وبالكامل، ومواصلة الحوار لحل المسائل الأخرى المعلقة. وأؤكد مجددا للأطراف أن ممثلي الخاص والأمم المتحدة على استعداد لتقديم المساعدة في هذا الصدد. وأرحّب على وجه الخصوص باستعادة حرية تنقل البعثة داخل المنطقة المؤقتة بأبيي، وهو ما سيمكّن حفظة السلام من الاضطلاع بدور نشط يدعم جهود منع نشوب النزاع مستقبلا.

٨٩ - وسيكون تنفيذ اتفاق خارطة الطريق بشأن أبيي مقياسا أساسيا لمدى التزام الطرفين بالسلام خلال الأسابيع القادمة. وأحثّ كلا الطرفين على إنهاء عملية إخراج القوات من منطقة أبيي المؤقتة في أسرع وقت ممكن. ويجب أن تبدأ الوحدة المتكاملة المشتركة الجديدة وقوات الشرطة عملياتها سريعا، وأن تتصرف بشكل مهني ودون تحيز. وأناشد الطرفين معا أن يتفقا سريعا على تعيين الإدارة المدنية الجديدة، وأن يعملا معا على كفالة الظروف اللازمة لعودة المشردين بأمان وكرامة. وستواصل الأمم المتحدة العمل عن كثب مع جميع الأطراف للمساعدة على تحقيق الاستقرار في أبيي باعتبارها الجسر الرابط بين الشمال والجنوب كما أراد لها اتفاق السلام الدائم أن تكون.

٩٠ - وبينما تتطلب الحالة في أبيي تركيز الجهود، فإن ذلك يجب ألا يحجب الحاجة إلى إحراز التقدم في مجالات أخرى من مجالات تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وأرحّب بالتقدم المحرز في اتجاه تحقيق النقاط المرجعية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأشير إلى أن هذا البرنامج لا يمكن أن يبدأ إلا عندما تتوفر الموارد المالية الكافية لمرحلة إعادة الإدماج،

وأهيب بالجهات المانحة أن تقدّم مساهمات سخية وفي وقت مبكّر من أجل تيسير بدء تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فهو أحد الأركان الأساسية لاتفاق السلام الشامل. وقد أبرزت أحداث أبيي الطبيعة الهشة للوحدات المتكاملة المشتركة والحاجة إلى تقديم دعم حاسم لتطويرها وتوحيدها. وأرحّب بالتطورات الأخيرة فيما يخص التعاون الوثيق بين البعثة ومجلس الدفاع المشترك لتيسير تنسيق الدعم المقدم لهذه الوحدات.

٩١ - وتبقى أخطر المسائل المعلقة بعد أبيي هي مسألة ترسيم الحدود في منطقة حدود ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦. فقد أدى التأخر في هذه العملية إلى نشر الطرفين لقواتهما على طول المناطق الحدودية لاكتساب مواقف مساومة أفضل، وهو ما نشأ عنه خط حدودي بحكم الأمر الواقع. ومن المحتمل أن يتفاقم الوضع في بؤر التوتر المحلية في تلك المناطق ليتحول إلى مواجهات أكبر من تلك التي شهدتها أبيي مؤخرا. وفي هذا الصدد، أشعر بالقلق إزاء درجة التسليح العالية وما أفادت به التقارير الأخيرة من تحركات القوات من جانب كلا الطرفين في المناطق الثلاث. وأحث الجانبين معاً على التعجيل بإعادة نشر قواتهما وفق البروتوكول الأمني لاتفاق السلام الشامل، والبدء عاجلا بترسيم خط حدود ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦، وتسوية وضع أي مناطق متنازع عليها بالوسائل السلمية.

٩٢ - وينبغي الإشادة بقيام الأطراف بتنفيذ إحدى النقاط المرجعية الأساسية الأخرى لاتفاق السلام الشامل، وهو إجراء التعداد الوطني للسكان. فنتائج التعداد، بمجرد تحليلها والإعلان عنها، ستتيح أداة تخطيط مهمة للتنمية والخدمات العامة الأساسية في مختلف أنحاء البلاد. ومن المعالم المهمة الأخرى إقرار القانون الانتخابي مؤخراً. وأشجّع الأطراف على التعجيل بتشكيل اللجنة الانتخابية الوطنية حتى يتسنى للمجتمع الدولي تقديم مساعدة مجدية.

٩٣ - وأشير إلى قرار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، المؤرخ ١٤ تموز/يوليه، الذي طلب بموجبه إصدار أمر توقيف ضد الرئيس عمر حسن البشير بتهم ارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. والأمم المتحدة تحترم استقلالية العملية القضائية. وفي نفس الوقت، ستواصل الأمم المتحدة تنفيذ الولايات التي كلفها مجلس الأمن فيما يتصل بدعم عملية السلام في السودان. وأرحّب بتطمينات حكومة السودان بأنها ستواصل التعاون مع بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والوفاء بالتزاماتها تجاههما.

٩٤ - وختاماً، أودّ أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص ولجميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في السودان، وللدول الأعضاء، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات، والجهات المانحة، على الجهود الحثيثة التي يبذلونها جميعا لدعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

المرفق

العنصر العسكري وعنصر الشرطة في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨

البلد	العنصر العسكري								الشرطة المدنية	
	المراقبون		ضباط الأركان		القوات		المجموع الفرعي للعنصر العسكري			
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
الاتحاد الروسي	١٣		٣		١١٩		١٣٥		١١	صفر
إثيوبيا									١٥	صفر
الأرجنتين									١١	صفر
الأردن	١٢		٦				١٨		٢٢	٤
أستراليا	٥	١	٨	١			١٣	٢	٧	٣
إكوادور	٢٠						٢٠			
ألمانيا	٣٣		٥				٣٨		٥	صفر
إندونيسيا	٦						٦		٨	صفر
أوروغواي									١	صفر
أوغندا	٨	٣					٨	٣	٦	٣
أوكرانيا	١٣						١٣		١١	صفر
إيطاليا										
باراغواي	٧						٧			
باكستان	١٣		٢٣		١ ٥٣٥	٧	١ ٥٧١	٧	٢١	صفر
البرازيل	١٨						١٨		٣	صفر
بلجيكا	٤						٤			
بنغلاديش	٩		٢٦		١ ٥١٥	٤	١ ٥٥٠	٤	٣٤	١
بنن	٧						٧			
بوتسوانا	٥						٥			
بوركينا فاسو	١						١			
البوسنة									٢	صفر
بولندا	٢						٢			
بوليفيا	١٦						١٦			
بيرو	١١						١١			
تايلند	١٠	٢					١٠	٢		
تركيا			٣				٣		١٥	صفر
تنزانيا	١٢	٢					١٢	٢		
جامايكا										
جنوب أفريقيا										
الدانمرك	٨		٢				١٠		٢	صفر

البلد	العنصر العسكري								الشرطة المدنية	
	المراقبون		ضباط الأركان		القوات		المجموع الفرعي للعنصر العسكري			
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
رواندا	١٠		٢		٢٥١	٣	٢٦٣	٣	١٠	صفر
رومانيا	١٢						١٢			
زامبيا	٨		٧		٣٢٩	١٥	٣٤٤	١٥	٧	٢
زمبابوي	١١	٣					١١	٣	٢٩	٤
ساموا									١١	صفر
سري لانكا	٦						٦		١٣	صفر
السلفادور	١						١		٥	٢
السنغال										
السويد	٣		١				٤		٧	٣
الصين	١٤		٨		٤٢٥	١٠	٤٤٧	١٠	٨	صفر
غابون	٤						٤			
غامبيا									١٧	١
غانا									٢١	٢
غواتيمالا	٢		١				٣			
غينيا	٦						٦			
فرنسا										
الفلبين	١٣						١٣		٢٢	٥
فنلندا			١				١		١	صفر
فيجي	٧						٧		٨	صفر
قيرغيزستان	٦	١					٦	١		
كرواتيا			٥				٥			
كمبوديا	١٠		١		١٣٥		١٤٦			
كندا	٢٠	١	٣	٢			٢٣	٣	٧	صفر
كوريا	٧		١				٨			
كينيا	٦	١		١	٧٧٥	٤٤	٧٨١	٤٦	١٦	٣
مالي	٧						٧		١	صفر
ماليزيا	٨		٢				١٠		٦	صفر
مصر	١٩		١٩		٧٨١	١٥	٨١٩	١٥	١٤	صفر
ملاوي	٦						٦			
المملكة المتحدة			٣				٣			
منغوليا	٢						٢			
موزامبيق	٣						٣			
مولدوفا	٢						٢			
ناميبيا	٧	١					٧	١	١	صفر

البلد	العنصر العسكري								الشرطة المدنية	
	المراقبون		ضباط الأركان		القوات		المجموع الفرعي للعنصر العسكري			
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
النرويج	١٤	١	٣				١٧	١	٦	صفر
نيبال	٨		٦				١٤		٥٣	١
النيجر										
نيجيريا	١٠						١٠		٤٥	٥
نيوزيلندا	٢		٢				٤			
الهند	١٩		٢٦	١	٢ ٥٧٦	٥	٢ ٦٢١	٦	٧١	٧
هولندا	١٤		٢				١٦		١٤	١
الولايات المتحدة الأمريكية									٩	١
اليمن	١٦		١				١٧		٨	صفر
اليونان	٢						٢			
المجموع حسب نوع الجنس	**٥١٨**	**١٦**	**١٧٠**	**٥**	**٨ ٤٤١**	**١٠٣**	**٩ ١٢٩**	**١٢٤**	**٥٨٤**	**٤٧**
المجموع	**٥٣٤**		**١٧٥**		**٨ ٥٤٤**		**٩ ٢٥٣**		**٦٣١**	